أهمية المناطق الحرة الصناعية كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية الامارات العربية المتحدة نموذجا

أ.رحمة بلهادف
طالبة دكتوراه ،جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم
rahmadoctorante@live.com

أ.عياد السعدي
استاذ مساعد ،المركز الجامعي مرسلي عبدالله-تيبازة-
ayad_88@hotmail.fr

محور البحث

المحور الخامس: التجارب الاقليمية والعالمية في مجال المناطق الحرة الصناعية للتصدير

الملخص : سعيا منها الى تحقيق التنويع الاقتصادي ،عملت الامارات على توسيع قاعدة مشاريعها الاقتصادية المنتجة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بانشاء العديد من المناطق الحرة لتكون بذلك الامارات تتصدر الدول العربية من حيث عدد المناطق الحرة التي تحتضنها . ونهدف من خلال هذه الدراسة الى عرض التجربة الاماراتية في انشاء المناطق الحرة وخصوصا الصناعية منها ومدى مساهمتها في تنويع الاقتصاد الاماراتي. وذلك من خلال اعطاء لمحة عامة عن الاقتصاد الاماراتي اعتمادا على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ،عرض الاستراتيجيات التي تبنتها الامارات لتنويع قاعدتها الاقتصادية ،دراسة المناطق الحرة كمدخل للتنويع الاقتصادي الاماراتي،وأخيرا تناول نموذج منطقة جبل علي الحرة كنموذج ناجح عن المناطق الحرة الصناعية الاماراتية ومدى مساهمتها في اقتصاد دبي بصفة خاصة و الاقتصاد الاماراتي بصفة عامة .

الكلمات المفتاحية :الاقتصاد الاماراتي ،التنويع الاقتصادي ،المناطق الحرة الصناعية ،الصادرات غير النفطية

Abstract : In an effort to achieve economic diversification, Emirates worked on expand economic projects producing base and attract foreign investment creates many of the free zones, to be the UAE tops Arab countries in terms of the number of free areas that included. So we aim through this study to show the UAE experience in the creation of free zones, especially the industrial ones and their contribution to the diversification of the UAE economy.and that by giving an overview of the UAE's economy depending on a range of economic indicators, the strategies that adopted by the UAE to diversify its economic base, the study of the free zones as input for economic diversification of the UAE, and finally eating model Jebel Ali Free Zone as a successful model for free UAE industrial areas and the extent of contribution to the Dubai's economy in particular and the UAE economy in general .

Keywords : UAE economy, economic diversification, industrial free zones , non-oil exports

مقدمة

تتسارع معظم الدول في الآونة الأخيرة إلى عملية تنويع مصادر اقتصاداتها، حيث تسعى للتحرر من التبعية للثروات النفطية والباطنية بصفة عامة، خاصة في ظل الهزات المتتالية لأسعار النفط وهو ما أثر ويؤثر بشكل حاد على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

فغالبية اقتصاديات الدول العربية هي اقتصاديات نفطية، لذلك نجدها أشد الدول تاثرا بالصدمات البترولية ،فهي تعمل جاهدة على التحرر من الاعتماد المطلق على النفط كمصدر رئيسي للاقتصاد، لذلك تبنت استراتيجيات استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ومحاولة خلق أقطاب اقتصادية ومناطق حرة للتبادل الاقتصادي، حيث تختلف درجة نجاعة وجدية هذه المحاولات من بلد لآخر ولعل أهم نموذج عربي ناجح حاليا في خلق وتبني المناطق الحرة و بالأخص الصناعية منها هي دولة الإمارات العربية المتحدة، ولعل أبرز تحد رفعته كان من خلال تصريح نائب رئيس دولة الإمارات حينما صرح قائلا" إن دولة الإمارات المتحدة ستحتفل بتصدير آخر برميل من النفط، والبدء بوضع برنامج وطني شامل لتحقيق اقتصاد مستدام للأجيال القادمة"، حيث حاليا الاقتصاد الاماراتي لا يعتمد على النفط بشكل كلي ، مما يدل على نجاح استراتجيتها في اعتماد المناطق الصناعية الحرة. من أجل هذا ارتأينا التحدث عن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء المناطق الصناعية الحرة كتجربة عربية رائدة.

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نجيب عن السؤال الرئيسي التالي: **مامدى نجاعة تجربة المناطق الحرة الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي فيها؟**

وذلك بالاعتماد على **المنهج التحليلي** من خلال تحليل مختلف الاستراتيجيات والبيانات الاحصائية التي تضمنتها هذه الدراسة

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى أربع محاور اساسية:

المحور الأول : لمحة عامة عن الاقتصاد الإماراتي
المحور الثاني : التوجه الاماراتي نحو التنويع الاقتصادي
المحور الثالث :انشاء المناطق الحرة كمدخل للتنويع الاقتصادي في الامارات
المحور الرابع :منطقة جبل علي الحرة :نموذج ناجح عن المناطق الحرة الصناعية في الامارات العربية المتحدة

المحور الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الاماراتي

تعتبر الامارات من أهم الدول العربية النفطية التي لعب النفط دورا محوريا في تطوير اقتصادياتها ،فالنفط يمثل الركيزة الاساسية للاقتصاد الاماراتي ،فلو ترجمنا ذلك بلغة الارقام ،فالنفط الاماراتي يمثل 13.74% من اجمالي الاحتياطات النفطية العربية المؤكدة سنة 2013م ،كما بلغ انتاج الدول العربية من النفط خلال سنة 2013م حوالي مليوني برميل يوميا ،أي ما يفوق 12% من

حجم الانتاج العربي للنفط ،وبلغت صادرات النفط العربي ما يفوق 15% من حجم الصادرات النفطية العربية خلال سنة 2013م وذلك حسب التقرير الاحصائي السنوي الصادر عن منظمة الاوابك لسنة 2014م.وقد شكلت الايرادات النفطية الجزء الأكبر من مداخيل دولة الامارات ،تمكنت على اثرها من تحقيق نمو اقتصادي معتبر والذي كان له اثر ايجابي على الواقع الاجتماعي للدولة من خلال تنفيذ المشاريع الانمائية ،الانتاجية و الخدمية ومشاريع البنى التحتية وغيرها .

فخلال السنوات الاخيرة شهد الناتج المحلي الاجمالي للإمارات نموا متزايدا حيث ارتفع من 104 مليار دولار سنة 2000م الى 373.4 مليار دولار سنة 2014م محقق معدلات نمو معتبرة خلال الفترة 2000-2014م باستثناء سنة 2009م التي انخفض فيها الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 5.2% بسبب تداعيات الازمة المالية (انظر الجدول رقم (01))،إلا أنه من جهة يبقى الناتج المحلي الاجمالي المحقق يعتمد على النفط بشكل كبير ومن جهة اخرى يبقى ناتجا ضعيفا نسبيا اذت تم مقارنته مع دول لها امكانيات اقتصادية اقل من الامارات فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ الناتج المحلي الاجمالي لاسبانيا سنة 2008م ووفقا لاحصائيات البنك الدولي حوالي تريليون و 604.1 مليار دولار أي ما يفوق بكثير الناتج المحلي الاجمالي المحقق في الامارات.وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هو الاخرة خلال الفترة 2000-2014م من 34 ألف دولار سنة 2000م الى ما يفوق 43 الف دولار خلال سنة 2014م

كما ان مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي تعد مساهمة جد ضئيلة، فهي لا تتعدى 1.5% كأقصى تقدير لتتفوق مساهمة القطاع الصناعي بـ45% في الناتج المحلي الاجمالي حيث تسيطر على هذا القطاع الصناعة الاستخراجية (التي ترتكز بالأساس على الصناعة النفطية)والتي تفوق مساهمتها في غالب الاحيان 35% اما الصناعة التحويلية فلا تكاد تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي 12% كأقصى تقدير .وما تبقى من الناتج المحلي الاجمالي يكون ناتجا عن قطاع الخدمات .

ويتم توجيه جزء من الايرادات النفطية نحو الاقتصاد الداخلي من خلال الانفاق العام الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر النمو والتنمية والذي يلعب دورا رئيسيا في زيادة الاستثمار في البنى التحتية ،كما يساهم الانفاق العام بفعالية في تأمين العديد من الخدمات مما ينعكس على القوى العاملة ،فكلما تمتعت هذه الأخيرة بثقافة واسعة وصحة جيدة كلما كانت أكثر إنتاجية ،أضف إلى ذلك إعادة توزيع المداخيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .وقد شهد الانفاق العام للإمارات زيادة معتبر خلال الفترة 2000-2014م حيث ارتفع من 25.9 مليار دولار سنة 2001م الى 101 مليار دولار سنة 2014م (انظر الجدول رقم (01))حيث يستحوذ الانفاق الجاري على حصة الاسد من الانفاق العام مقارنة بالإنفاق الرأسمالي .حيث يشتمل الانفاق الجاري عل كل من الانفاق على الامن الاجتماعي ،الخدمات الاجتماعية ،الشؤون الاقتصادية ،الامن و الدفاع و الخدمات العامة.ولقد كان للرفع من مستويات الانفاق العام اثر ايجابي على الصحة و التعليم ،حيث بلغت نسبة السكان المتحصلين على الخدمات الصحية 100% وزاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة عن المتوسط العالمي 70% كما ان وفيات الاطفال كان دون 10 حالة وفاة لكل الف مولود حي منخفضا عن المؤشر العالمي 40 وفاة لكل الف مولود حي ،وقد فاق الانفاق على القطاع الصحي 3% من الناتج

المحلي الاجمالي الا انه يبقى أقل من المتوسط العالمي 10% وذلك خلال سنة 2012م ،أما في ما يخص التعليم فقد شهد اتجاها تصاعديا من حيث معدل القيد الاجمالي لمختلف المراحل مما كان له انعكاس ايجابي على معدلات الامية التي شهدت انخفاضا متواصلا خلال السنوات الاخيرة وفقا لما جاءت به التقارير الصادرة عن صندوق النقد العربي .كما تمكنت الامارات من خفض معدلات البطالة ،حيث لم تفق بكثير 4% في حين ان هناك دول متقدمة ارتفعت لديها معدلات البطالة الى أكثر من ذلك (انظر الجدول رقم (01)) .وعلى العموم فإنَّ معدل البطالة الذي يكون منخفضا عن 5% يعتبر معدلا مقبولا عند العديد من الاقتصاديين . هذا ما جعل الامارات تحتل موقعا مهما من حيث دليل التنمية البشرية حيث احتلت المرتبة 40 خلال سنة 2013م وفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2014م.

كما كان للجانب التكنولوجي حظ كذلك من التطورات التي شهدتها الامارات ،فمثلا يعد مؤشر انتشار أجهزة الحاسب أحد المؤشرات الأساسية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،وقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا في الامارات متقاربة في ذلك مع أهم الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا حيث بلغ عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة 30 حاسوبا لكل 100 نسمة خلال الفترة 2002-2009م،فارتفاع مستوى معيشة السكان وسع من انتشار اقتناء الحاسوب ،إضافة إلى التوسع في استخدامه في قطاعات الخدمات العامة والتعليم والتجارة والأعمال وذلك كنتيجة لتبني الدولة لسياسات علمية وتكنولوجية تركز على بناء الاقتصاد ،كما شهدت الامارات تزايدا مستمرا لاستخدام الانترنيت في الامارات خلال الفترة 2010-2013م حيث فاق عدد مستخدمي الإنترنيت 60 مستخدما لكل 100 نسمة ،ويرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى التعليمي لدى غالبية السكان،وتطوير خدمات الإنترنيت.وذلك وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2013م.

كما عملت الامارات على تنشيط تجارتها الخارجية بتبني استراتيجية الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة مما يعزز من أهميتها كمركز متقدم على الخريطة التجارية العالمية، من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية و الإقليمية كمنظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوقيعها للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة والتعاون الثنائي مع مختلف دول العالم ،كل ذلك مكنها من إحرازها مؤشرات متقدمة في تقارير المنافسة الدولية .ولازالت الصادرات الاماراتية تعتمد على النفط بشكل كبير والتي بلغت 68.4% من اجمالي الصادرات الاماراتية لتليها اللؤلؤ والاحجار الكريمة 11.4 % ،الالمنيوم 2.7 % البلاستيك 2.3% وغيرها من المنتجات الاخرى التي لا تتعدى حصصها 1.5% من اجمالي الصادرات ،حيث تصدر هذه المنتجات الى اليابان و،الهند ،كوريا الجنوبية ،الصين ،سنغافورة و تايلاند وغيرها من الدول وخصوصا الاسيوية منها .أما بالنسبة للواردات فهي تستورد اللؤلؤ والأحجار الكريمة 14% من اجمالي الواردات ، الالات و المفاعلات النووية 13% ،المعدات 11% وغيرها من المنتجات ،ومن الدول التي تتعامل مها من حيث الواردات هناك الصين ،الهند ،الولايات المتحدة الامريكية ،ألمانيا ،المملكة المتحدة ،اليابان وغيرها من الدول الاوروبية و العربية وذلك خلال سنة 2014م وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات .وعلى العموم شهد

الميزان التجاري للامارات فائضا في السنوات الأخيرة وبالأخص خلال الفترة 2008 -2013م كما هو موضح من الجدول.

الجدول رقم (01):بعض المؤشرات عن الاقتصاد الاماراتي

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي وتقارير الاقتصاد العربي الموحد

السنوات	ن.م.إ (مليون دولار)	معدل نمو ن.م.إ(%)	مساهمة القطاعات في ن.م.إ(%)		متوسط نصيب الفرد من ن.م.إ (دولار)	الانفاق العام (مليون دولار)	البطالة (%من القوة العاملة)	التجارة الخارجية (مليون دولار)	
			الزراعة	الصناعة				الصادرات	الواردات
2000	104337	10.9	-	-	34207.5	-	2.3	-	-
2001	103311	1.4	-	-	32105.6	25993	3.2	-	-
2002	109816	2.4	-	-	32355.4	23585	3.2	-	-
2003	124346	8.8	-	-	34294.9	24897	2.7	-	-
2004	147824	9	-	-	37179.7	26215	3.1	-	-
2005	180618	9.2	1.4	47.5	40298.5	28436	3.1	-	-
2006	222105	9.8	1.1	47.9	42950.1	34783	3.3	-	-
2007	257916	3.2	1	51	42913.8	45473	3.4	-	-
2008	315475	3.2	-	46.9	45720	70600	4	239212	176287
2009	253547	5.2-	-	47	32905.1	76486	4.2	191802	170121
2010	286094	1.6	0.9	35	34341.9	90682	4.2	212291	183424
2011	348526	5.2	0.7	40	39901.2	101268	4.1	281640	227411
2012	373429	6.9	0.7	49	41712.1	113127	4	300162	234101
2013	387192	4.3	0.7	47.6	42831.1	101663	3.8	325576	245000
2014	399451	4.6	-	-	43962.7	-	3.6	-	-

المحور الثاني:التوجه الاماراتي نحو التنويع الاقتصادي

لقد حققت الامارات جهودا انمائية معتبرة بفضل مورد النفط والذي لا تزال عائداتها الى حد الساعة تمثل الاساس في تمويل وتحريك الاقتصاد ،إلا ان ما تسعى اليه هذه الدولة مؤخرا هو العمل على تنويع مصادر الدخل ،ومن أهم خطواتها نحو ذلك من خلال استهدافها مجموعة من القطاعات الاقتصادية الهامة مثل قطاع الصناعة التحويلية ،قطاع النقل و المواصلات ،قطاع الانشاء والعمران وقطاع التقنية والتكنولوجيات الحديثة .وكما نرى حاليا فقد حققت الامارات خطوات عملاقة في مجال الانشاء و العمران و مجال النقل و المواصلات من خلال تحديث مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية من طرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانئ ومرافق عامة وتجهيز البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،ما جعلها واحدة من أرقى وأحدث مرافق البنية التحتية تطورا في العالم.

وقد عمدت الامارات على تحسين مناخ الاعمال حيث أعدت الامارات جملة من القوانين الخاصة بالاستثمار الاجنبي اهمها قوانين الشركات الجديد والوكالات التجارية والعمل والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لأسواق المال، وتوسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دورا

أكبر في التنمية وفتحت المجال أمامه للدخول بكافة الأنشطة الاقتصادي ،وأنشأت هيئة مستقلة للإشراف على أسواق المال وحددت أسس تسجيل الشركات وقواعد الإفصاح والشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة لتهيئة المناخ الملائم لتشجيع جذب المدخرات والاستثمارات الوطنية وتدفق الاستثمارات الأجنبية ، و تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسية وعقدت الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول والشركاء الإقتصاديين والتجاريين، وواصلت تسهيل الإجراءات الإدارية واختصارها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية وتكثيف الجهود والفعاليات الترويجية لجذب الاستثمارات من خلال زيادة الزيارات الخارجية والندوات وورش العمل الأنشطة الأخرى ، مع العمل الجاد على تحسين ودقة وجودة الإحصاءات الإقتصادية[1]. هذا ما جعل الامارات تحتل المرتبة 23 عالميا سنة 2014م من اصل 189 دولة متقدمة ب03 مراتب عن سنة 2013م حيث احتلت المرتبة 26 عالميا وفق تقرير ممارسة الاعمال الصادر عن البنك الدولي خلال سنة 2015م .

ومن خلال هذه الاستراتيجية التي اتبعتها الامارات نجحت خلال سنة 2014م في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 10066 مليون دولار ،كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات نهاية سنة 2014 نحو 115.6 مليار دولار حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر 3880 مشروعا من قبل 3219 شركة عربية وأجنبية واستطاعت توظيف 352 الف عاملا .حيث تعتبر كل من الهند والولايات المتحدة الامريكية / ألمانيا ، اليابان و الكويت وكوريا الجنوبية و استراليا و سنغافورة اهم الدول المستثمرة في الامارات حيث تتركز هذه الاخيرة في قطاع العقار بنسبة 22.7% و الفنادق و السياحة 15.2% والنفط والغاز بنسبة 12.7% ثم الخدمات المالية بنسبة 6.3% [2].

كما عملت الامارات على تنويع اقتصادها في قطاعات الخدمات مثل تجارة التجزئة والسياحة واستضافة المعارض والفعاليات وإعادة التصدير والتمويل ،كما استثمرت بكثافة في البنية التحتية والخدمات اللوجستية مثل الموانئ والمستودعات الضخمة وإقامة عدد من المناطق التجارية التي تتسم بعدم التشدد في الضوابط التنظيمية والضرائب مما ساعد ذلك على خلق مراكز اقليمية للأعمال في مختلف الصناعات ،ويعد مشروع دبي لاند من أكبر المشاريع الاستراتيجية و هو مشروع ضخم تبلغ قيمته 147 مليار دولار والذي يهدف إلى تطوير قطاعات السياحة ،الترفيه والسكن.[3] وقد وضعت الإمارات العربية المتحدة مجموعة من الاستراتيجيات المستقبلية لاستغلال العوائد النفطية من خلال "الرؤية الاقتصادية لأبوظبي 2030م" من قبل الأمانة العامة للمجلس التنفيذي ،دائرة التخطيط والاقتصاد ومجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي ،والتي تهدف أساسا إلى بناء اقتصاد مستدام أي بمعنى التنويع الاقتصادي بعيدا عن النفط ،تعزيز القدرات الأساسية من خلال توسيع إنتاج البتروكيماويات ،استخدام موارد الهيدروكربون للتنويع في أنشطة اقتصادية جديدة وتنمية السياحة رفيعة المستوى تهدف إلى زيادة الزوار إلى ثلاث ملايين زائر سنويا ،بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص والعمل على اجتذاب الشركات الدولية وإنشاء مقرات لها في دبي مع التركيز على

استثمارات جذابة .[4] ويتطلب تحقيق ذلك العمل على ما يلي [5] :1/بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة؛2/تبني سياسة مالية منضبطة؛ 3/إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأوراق المالية والنقدية؛4/ زيادة كفاءة سوق العمل؛5/تطوير البنى التحتية؛6/تطوير قوى العمل؛7/تمكين الأسواق المالية من أن تصبح الممول الرئيسي للمشاريع.

إنَّ رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030م ستخلق طلبا هائلا على العلماء ،التقنيين والمهندسين المحليين باعتبارها تركز على التنوع الاقتصادي في ثماني قطاعات أساسية وهي :السياحة ،الطيران ،التصنيع ،الإعلام ،الرعاية الصحية ،البتروكيماويات ،خدمات التمويل والطاقة المتجددة .وتحقيقا لهذا الغرض ،تقوم الإمارات العربية النفطية بتوجيه جزء من عوائد النفطية نحو الاستثمار في صناعات جديدة وجذب الاستثمارات الخاصة وإنشاء فرص عمل جديدة ،حيث تهدف الإمارات العربية المتحدة إلى توفير عشرين ألف منصب شغل بحلول 2030م في مجال الطيران ،بالإضافة إلى مشاريع أخرى كبيرة الحجم مثل منطقة خليفة الصناعية في أبو ظبي ،مصدر وهي استثمارات متعددة الأوجه في التكنولوجيا الخضراء مع تطوير أربع مفاعلات نووية .[6]

وقد نجحت الامارات العربية المتحدة بالفعل في تنويع مصادر الدخل وهذا ما توضحه البيانات حول معدل نمو الناتج غير النفطي و مساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي (انظر الجدول رقم (02))،حيث زادت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2012-2015م لترتفع من 11.2% سنة 2012م الى 15.4% سنة 2015م،ومن المتوقع ان تزيد مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات القادمة لتصل الى 14% سنة 2020م.

الجدول رقم (02):نمو الناتج غير النفطي في الامارات خلال الفترة 2012-2020م

	2012	2013	2014	2015	توقعات				
					2016	2017	2018	2019	2020
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(النفطي) (%)	7.6	2.9	4	2	2.1	1.9	2	2	2
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(غير النفطي) (%)	7.1	5	4.8	3.4	3.6	3.8	4.1	4.4	4.6
مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (%)	28.9	28.2	24	17.1	17.8	17.9	17.9	17.5	16.9
مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي (%)	11.2	12.7	13.8	15.4	14.2	13.9	14.3	14.4	14.1

المصدر : UNITED ARAB EMIRATES 2015, IMF Country Report No. 15/219 ;August 2015 ;P :04

المحور الثالث :انشاء المناطق الحرة كمدخل للتنويع الاقتصادي في الامارات

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمناطق الحرة Free Zones وذلك نظرا الى كثرة وتنوع أشكال هذه المناطق حيث عرفت اتفاقية كيوتو المناطق الحرة على انها جزء من الاقليم او الدولة حيث تعتبر السلع المنتجة او المقدمة فيه انها خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية وهي على نوعين مناطق حرة تجارية تخزن فيها البضائع بصورة رئيسية دون ان يتم تصنيفها او معالجتها قبل تصديرها و النوع الثاني مناطق حرة صناعية حيث يجري فيها تصنيع السلع لأغراض التصدير .[7]

كما تعرف المناطق الحرة على انها جزء من أرض الدولة معزولة ومقفلة ولا يقيم بها السكان وتمنح التسهيلات لعمليات الشحن والتفريغ للبضائع كافة(عدا المصنوعة) ولا تخضع للنظام الجمركي المحلي ويسمح فيها باستيراد البضائع وتخزينها وإعادة تصديرها وإقامة الصناعات والنشاطات الاستثمارية الأخرى بمعزل عن القيود الإدارية والتنظيمية وفي حدود ما تنص عليه القوانين التي تنظم تأسيسها.[8]

ويتم انشاء المناطق الحرة لتحقيق مجموعة من الأهداف منها حفز القطاع الخاص على الاستثمار لدفع عجلة التنمية بجوانبها الاقتصادية و الاجتماعية ،خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة ،تشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية بالإضافة الى المساعدة على تطوير الهياكل اللوجستية .

وتعد الامارات دولة رائدة في انشاء المناطق الحرة وتنميتها عى المستوى الاقليمي و العالمي ،حيث يوجد فيها حاليا 41% من اجمالي المناطق الحرة في منطقة الشرق الاوسط ،والمناطق الحرة المتواجد بالامارات تختلف عن تلك الموجودة في باقي دول العالم فهي تلك المناطق التي تسمح بالملكية الاجنبية بنسبة 100% وعدم فرض ضرائب او رسوم جمركية على الواردات و الصادرات وعلى التحويلات المالية كذلك مع حرية كاملة في انتقال رؤوس الاموال و الاستثمارات و التوظيف ،فهي كما نلاحظ تختلف تماما عن مناطق التجارة الحرة المقامة بين الدول التي تسمح بمرور السلع و الخدمات الوطنية بينها من دون رسوم جمركية مثل المناطق الحرة المقامة بين دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها .ولقد أدت المناطق الحرة دورا مهما في تطوير وتنمية العديد من القطاعات الاقتصادية ،،حيث نجحت في استقطاب العديد من الشركات الصناعية العالمية و بالتالي تنويع القاعدة الانتاجية للامارات . [9]

وبلغ عدد المناطق الحرة أكثر من 41 منطقة حرة تم إنشاؤها في الامارات (5 منها في ابو ظبي ،30 في دبي ،2 في الشارقة ، 2 في الشارقة ، واحدة في راس الخيمة ،واحدة في عجمان ،واحدة في الفجيرة و واحدة في ام القيوين)لقطاعات وصناعات محددة من ضمنها الطاقة النظيفة والمتجددة والصناعة وقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، والإعلام، والمالية، والذهب والمجوهرات والرعاية الصحية وغيرها (انظر الجدول رقم (03))، حيث توجد 23 منطقة حرة في دبي وحدها .

الجدول رقم (03) :بعض المناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة

المنطقة	نشاطها
المنطقة الحرة في جبل علي (جافزا)	تأسست سنة 1985م ،وتعتبر من اسرع المناطق الحرة نموا على المستوى العالمي،وقد لعبت دورا مهما في الاقتصاد الاماراتي ،وان النجاحات التي حققتها المنطقة كان نتيجة الامتيازات الممنوحة من حيث الملكة الاجنبية و الاعفاءات الضريبية و الجمركية وغيرها .
المنطقة الحرة بالفجيرة	تأسست سنة 1987م ،و شهدت تطورا كبيرا حيث ارتفع عدد المشاريع في هذه المنطقة من 6 مشاريع سنة 1990م الى 120 مشروعا سنة 2000م .
منطقة مطار دبي الحرة	تاسست سنة 1996م تحتضن المنطقة حوالي 1500 شركة، بما فيه شركات عالمية منها أودي، وإيرباص، وكلارينس وهاينز. حيث تشمل الصناعات التجارة والخدمات والصناعة الخفيفة. وتوفر ملكية مطلقة للشركات الأجنبية، وإعفاءات ضريبية على الشركات والصادرات والواردات. إضافة على عدم وجود قيود على العملة، وحرية الحركة لرأس المال.
مدينة دبي للإنترنت	تأسست سنة 2000م ونعتبر أكبر بنية تكنولوجية في الشرق الأوسط ،وهي قاعدة استراتيجية لشركات تقنية الاتصالات المحلية والإقليمية والعالمية التي تستهدف الأسواق الناشئة . وهي تحتضن علامات تجارية عالمية كبرى مثل كانون ومايكروسوفت. وتمتاز بعدم وجود ضريبة شخصية، أو تجارية او على الدخل لمدة 50 عاما.
مدينة دبي للاعلام	تاسست سنة 2001م ،وتشمل صناعات مثل الإعلان، والاتصالات، والإعلام، وخدمات التسويق، وخدمات الدعم الإعلامي، وإدارة الفعاليات، والاستشارات الإعلامية.
المدينة الطبية	تأسست سنة 2002م ، بغرض الجمع بين الرعاية الصحية عالية الجودة، ومركز متكامل للأبحاث الطبية للخدمات السريرية والعلاجية والتعليم الطبي. وتعتبر المدينة الأولى عالميا التي تتخصص في هذا المجال،وتستضيف حاليا أكثر من 80 مرفقا طبيا.
مدينة دبي للتعهيد	تأسست سنة 2004م ،أول منطقة متخصصة بهذا النوع من الأعمال في العالم، ويعني هذا أن تعهد أي مؤسسة او شركة بجزء من أعمالها الداخلية إلى مؤسسة متخصصة تتولى إدارة هذا الجزء من العمل بقدر أكبر من الفعالية. وتسمح للشركات أو المؤسسات بتعهيد الدعم في قطاعات مثل المصادر البشرية، وتقنية المعلومات، ومكاتب الدعم، وخدمات مراكز الاتصال.
واحة السيليكون	تأسست سنة 2004م ،وهي مدعمة ببنية تحتية متقدمة للاتصالات والتكنولوجيا، بما في ذلك أحدث شبكة ألياف ضوئية. وتركز واحة دبي للسيليكون على عديد من الانشطة منها : تقنية الهواتف، الإنترنت، البيانات، البرمجيات.
مجمع دبي للتقنية الحيوية والابحاث	تأسس سنة 2005م ،وهو من أهم المجمعات المتخصصة في مجال العلوم الحيوية على مستوى منطقة الشرق الأوسط، ويضم هذا المجمع 85 شركة إقليمية وعالمية، وتحتضن مدينة دبي الأكاديمية العالمية 20 ألف طالب من جميع أنحاء العالم. ويضم الحرم الجامعي الذي تبلغ مساحته 18 مليون قدم مربع، 27 مؤسسة أكاديمية من 11 بلدا، موفرة أكثر من 300 درجة علمية.

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مجمعة من عدة مواقع الكترونية

وقد وضعت الامارات مجموعة من الحوافز للمناطق الصناعية لجذب المستثمرين ومن اهم هذه الحوافز نجد : 1/ملكية المشروع 100% ملكية اجنبية ،2/ لا قيود على تصاريح العمل ،3/السماح بتحويل كافة الارباح الى الخارج ،5/الاعفاء من ضريبة الاعمال حسب كل منطقة حرة واحيانا تصل الى 21سنة ،6/ الاعفاء من الرسوم الجمركية ،7/ الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي ،8/ تتوافر في المناطق الحرة مستودعات للتخزين وكافة المستلزمات الاخرى التي تخدم مختلف المشاريع الاستثمارية ومنها الصناعية[10].

وقد شهد قطاع التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات تطورا معتبرا خلال الفترة 2009-2013م ،وذلك نظرا الى زيادة اجمالي الصادرات (الصادرات غير النفطية و اعادة التصدير)

،فخلال سنة 2009م كان حجم الصادرات للمناطق الحرة حوالي 118.7 مليار درهم (مع العلم أنه تم فصل ارقام اعادة التصدير بدءا من سنة 2011م ،حيث سابقا كانت من ضمن قيمة الصادرات) الى 234.2 مليار درهم سنة 2013م .(انظر الشكل رقم(01)).

الشكل رقم (01):تطور حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات خلال الفترة 2009-2013م الوحدة:مليار درهم

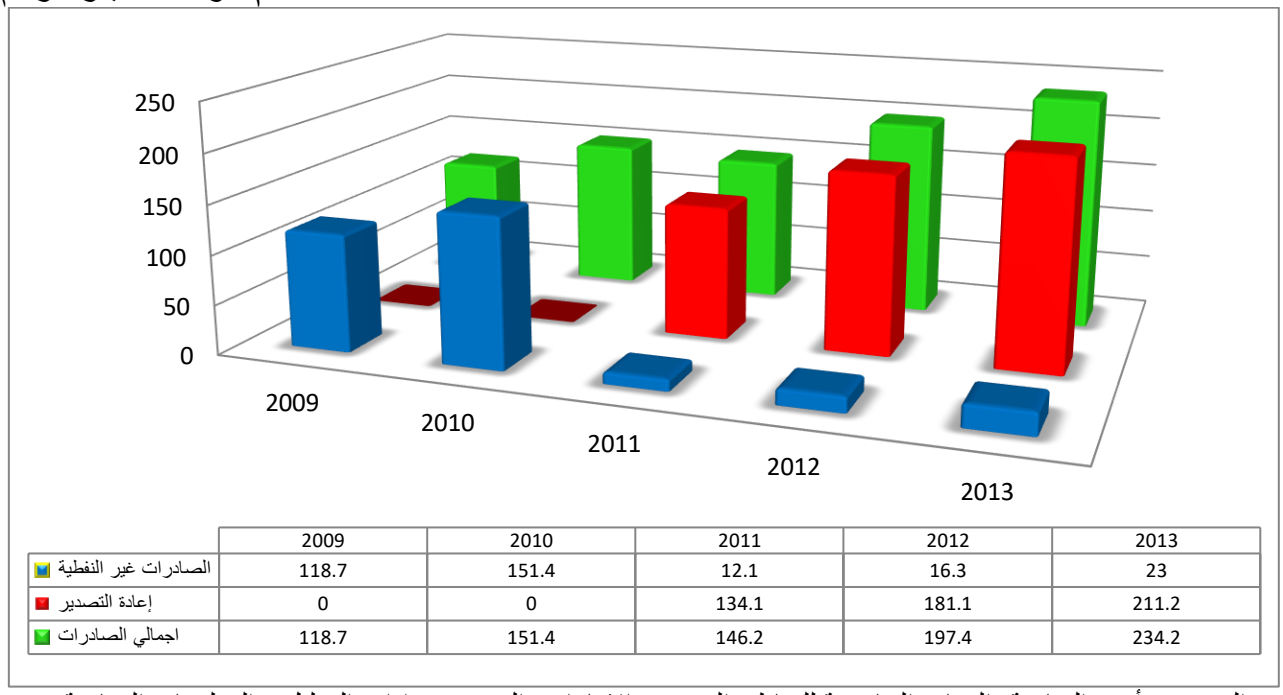

	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات غير النفطية	118.7	151.4	12.1	16.3	23
إعادة التصدير	0	0	134.1	181.1	211.2
اجمالي الصادرات	118.7	151.4	146.2	197.4	234.2

المصدر : أحمد العنابنية ،التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات ،العدد 01 ، ادارة التحليل و المعلومات التجارية و اصناعية ،2015،ص:08 .

وتعتبر دبي الامارة الاكثر حيازة على المناطق الحرة في الامارات ،حيث بلغ عدد المناطق الحرة في هذه اللمارة حوالي 30 منطقة حرة ،حيث شهدت مساهمة المناطق الحرة لامارة دبي في التجارة الخارجية زيادة مستمرة منذ سنة 2000م حيث ارتفعت من 33% الى 36% سنة 2011م ،وهذا يقابله انخفاض للتجارة الخارجية المباشرة من 67% سنة 2000م الى 64% سنة 2011م . (انظر الشكل رقم (02)

الشكل رقم (02) : مساهمة المناطق الحرة لامارة دبي في التجارة الخارجية

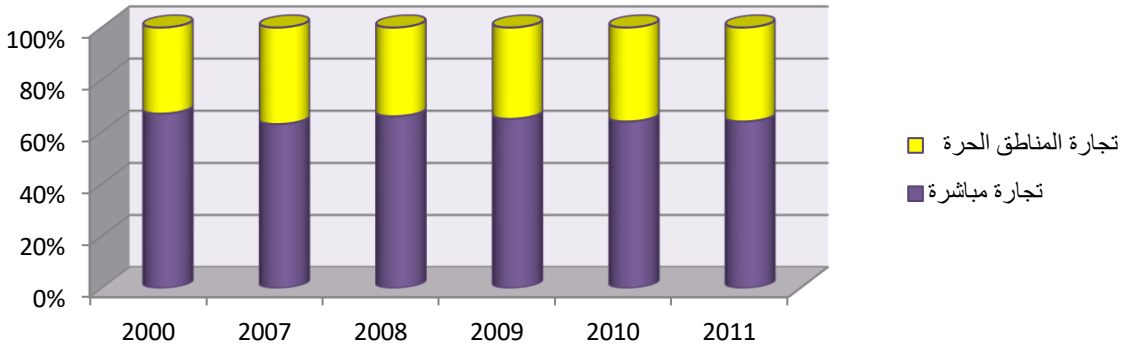

المصدر :مجلس دبي الاقتصادي ،اقتصاد دبي 2012م ،ص :45

المحور الرابع :منطقة جبل علي الحرة :نموذج ناجح عن المناطق الحرة الصناعية في الامارات العربية المتحدة

تعد المناطق الحرة الصناعية من اهم المناطق التي اعطتها الامارات الاولوية الكبيرة وذلك نظراه الى مساهمتها الكبيرة في التنويع الاقتصادي للحد من الاقتصاد الريعي ،ومن أهم المناطق الصناعية الحرة التي انشاتها الامارات العربية المتحدة نجد منطقة جبل علي الحرة و التي تم انشاؤها سنة 1985م ،وهي من اهم المناطق الحرة واكبرها في العالم حاليا ،حيث اضحت نموذجا يحتذى به لكيفية الاستفادة من الامكانيات المتاحة لجذب الاموال الاجنبية وتنويع مصادر الدخل حيث تسهم منطقة جبل علي حاليا بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي لامارة دبي تبلغ 25% ،كما انها تستحوذ عل اكثر من 50% من التجارة الخارجية ،في حين تبلغ حصة المنطقة الحرة بمطار دبي 15% من الشحن الجوي وذلك خلال سنة 2010م،واضافة الى ذلك اصبحت منطقة جبل علي تاسع اكبر الموانئ ازدحاما في العالم حيث تضم اكثر من ستة الاف شركة ومؤسسة تجارية وصناعية تتعامل مع 110 دولة .[11]منها أكثر من 150 من بين اكبر 500 شركة في العالم .48% تجارية ،22% صناعية و4% خدمات ،وقد تنوعت ما بين الدول التالية : الامارات ،الهند ،بريطانيا ،و.م.أ ،ايران ،اليابان ،باكستان ،فرسا،المانيا ،السعودية .كما أسهمت بأكثر من 10.1% من مجموع القوة العاملة في دبي سنة 2009م و4.4% من اجمالي القوة العاملة في الامارات ، واجتذبت 40% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس السنة .كما ساهمت المنطقة بنسبة 21.1 % في الناتج المحلي الاجمالي لامارة دبي خلال سنة 2009م (انظر الجدول رقم (04)).

الجدول رقم(04):مساهمة منطقة جبل علي الحرة في اقتصاد دبي و الامارات خلال سنة 2009م

المؤشر	المساهمة	الحصة من الاجمالي(%)
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي لدبي (مليار درهم)	60.7	21.1
دعم التوظيف في دبي (الف عامل)	138	10.1
دعم التوظيف في الامارات العربية المتحدة (الف عامل)	139	4.4
الحصة في الاستثمار الاجنبي المباشر للامارات العربية المتحدة (%)	-	40
الخدمات المشتراة (مليون درهم)	946	-

المصدر :مجلس دبي الاقتصادي ،اقتصاد دبي 2012م ،ص :93

إن معظم صادرات منطقة جبل علي الحرة توجه الى العديد من الدول على راسها اليابان ،تايوان ،بريطانيا ،و.م.أ ،كوريا الجنوبية ،الهند ،تايلاند واندونيسيا ،إيران ،المانيا ،عمان ومن اهم السلع المصدرة المعادن الاساسية ،الاقمشة ومنتجاتها ،منتجات الاملاح المعدنية ،الاطعمة الجاهزة ،المشروبات و الدخان ،المنتجات الكيماوية ومشتقاتها ،اللؤلؤ و الاحجار الكريمة ،منتجات البلاستيك والمطاط .

أما واردات المنطقة والتي يتم اعادة تصديرها فتكون من أزربيجان ،تركيا ،باكستان ،و.م.أ ،اليمن ،وعلى راس المنتجات المعاد تصديرها يوجد : المتكينات ،ادوات التسجيل والتلفزيون ،الاقمشة ومنتجاتها ،العربات و الطائرات و القوارب ،منتجات الخضراوات ،اللؤلؤ و الاحجار النفيسة المعادن

الاساسية ومنتجاتها ،منتجات البلاستيك والمطاط ،المنتجات الكيماوية ومشتقاتها ،بالإضافة الى العديد من المنتجات المصنعة والأطعمة الجاهزة و المشروبات .

ولقد وضعت منطقة جبل علي الحرة مجموعة من الحوافز على تشجيع الاستثمار و خصوصا الاجنبي المباشر منه ،ومن أهم هذه الحوافز نجد :100/1% ملكية اجنبية للمشاريع الاستثمارية ،2/الاستثناء من كل ضرائب الاستيراد ،100/3% عائد على راس مال الارباح،4/المعافاة من ضرائب الشركات المفروضة علاوة على ضمان التجديد لمدة 51 سنة ،5/طاقة متوفرة وباسعار منخفضة ،6/طرق توظيف بسيطة وفعالة للتاكد من وفرة القوة العاملة المحتررفة ذات الخبرة باجور منافسة ،7/ مساندة ادارية على مستوى عال .[12]

خاتمة

من خلال ما تم تناوله ،فلقد شهد الاقتصاد الاماراتي خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا ،وهذا ما عكسته مختلف المؤشرات المعتمد عليها في الدراسة سواء الاقتصادية منها او الاجتماعية ،حيث عملت الامارات على تحقيق عدة أهدافا استراتيجية منها الرفع من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي كان له انعكاس ايجابي على مستويات الانفاق العام الذي ارتفعت هي الاخرى لتشهد مستويات المعيشة تحسنا ملحوظا وانخفضت معدلات البطالة لأقل من 5% .علاوة على ذلك عملت الامارات على الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد حديث قائم على المعرفة حيث كان للجانب التكنولوجي حظ من التطورات التي شهدتها الامارات من خلال توسيع استخدام الاجهزة التكنولوجية و تطوير خدمات الانترنيت وتشجيع البحث و الابتكار.

وإدراكا منها الى ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي باعتبار ان النفط من الموارد الناضبة ،فقد اعتمدت الامارات العديد من الاستراتيجية التي مكنتها من بناء قاعدة اقتصادية بديلة و منتجة ،فكانت اول خطولتها التحسين من مناخ الاعمال وفتح المجال اكثر لدور القطاع الخاص في عملية التنمية وجلب العديد من الاستثمارات الاجنبية نتيجة الامتيازات الممنوحة ،وبالفعل تمكنت الامارات وكما رأينا من الرفع من الناتج غير النفطي والذي من المتوقع أن يتواصل ارتفاعه في السنوات القادمة .

وقد كانت المناطق الحرة ضمن استراتيجيات الامارات ،حيث مثلت المناطق الحرة وبالأخص الصناعية منها واحدة من اقوى الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد الاماراتي ،فالمناطق الحرة و كما رأينا من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة أنه كان لها اسهام كبير في الرفع من الناتج غير النفطي وتحقيق التنوع الاقتصادي ،وان هذا النجاح الذي حققته الامارات جعلها تحتل الريادة عربيا وعالميا من حيث كمية ونوعية المناطق الحرة المنشأة وان ذلك راجع الى مجموعة التدابير التي أخذتها من سياسة الانفتاح الاقتصادي والتمليك للمستثمر الاجنبي 100% وتوفير مختلف المواد الخام و مصادر الطاقة الرخيصة بالاضافة الى الاعفاءات الضريبية و الجمركية وغيرهها من الحوافز التي جذب كما هائلا من الشركات العالمية الرائدة وحفزتها على الاستثمار في الامارات .

وهناك العديد من الدول العربية النفطية ومنها الجزائر لا تزال تعتمد عل النفط بشكل كلي وبحاجة الى قاعدة اقتصادية بديلة منتجة من خلال اعطاء الاولوية لإنشاء المناطق الحرة الصناعية

ووضع المزيد من التحفيزات و الامتيازات التي من شأنها انجاح هذه المناطق ،توفير البنية التحتية اللازمة وتبسيط الاجراءات الادارية و القانونية وغيرها من التدابير اللازمة اقتداء بالنموذج الاماراتي الذي يعتبر من انجح النماذج عربيا حاليا .

قائمة الهوامش و المراجع

[1] - وزارة الاقتصاد الاماراتية ،**تقرير حول التطورات الاقتصادية و الاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010** ، 2012، ص :34.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، **الامارات العربية المتحدة :الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر و الوارد** ، ص :01

[3] - بنك قطر الوطني ،**مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي تدعم التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي** ،جويلية 2014 ،ص ص :01-02.

[4]- المرجع نفسه ،ص:21.

[5] - عمر الشهابي وآخرون ،**الثابت و المتحول 2014:الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال و السلطة** ،مركز الخليج لسياسات التنمية،2014،ص:162.

[6]- **رؤية الامارات الاقتصادية :المرأة في العلوم ،التكنولوجيا والهندسة** ،مجلة الايكونوميست ،2014 ،ص:08.

[7]- ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني :-http://www.free zones.gov.jo/arabic/km/studies/CONFERANCESYRIA.pdf

[8]-علي عباس فاضل ،سرمد عباس جواد ،**الاستثمار في المناطق الحرة في العراق :الفرص و التحديات** ،وزارة المالية ،ص ص:03-04.

[9]- محمد عبد الرحمن العسومي ،**ريادة اماراتية في انشاء المناطق الحرة و تطويرها** ،مجلة افاق المستقبل ،العدد27 ، سبتمبر 2015 ، ص ص:72-73.

[10]- أحمد العنابنية ،**التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الامارات** ،العدد 01 ، ادارة التحليل و المعلومات التجارية و اصناعية ،2015، ص :06.

[11]- محمد عبد الرحمن العسومي ، مرجع سبق ذكره ،ص :70

[12]- مركز فقيه للابحاث و التطوير ،**الاستثمار في دبي :جبل علي** ،2002،ص ص:02-06